



مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهري

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

بات واضحاً مدى النفوذ الخارجي، السعودي خصوصاً، على حلفاء الرياض في لبنان، لمنع تشكيل الحكومة في الوقت الراهن، برغم عدم نفي الأسباب الداخلية لعرقلة التشكيل، وهي التي تشكّل عنواناً لعدم نقل البلاد إلى مرحلة من الاستقرار الداخلي.

اصطفّ الرئيس المكلف سعد الحريري، مرغماً حسب مقرّبين منه، إلى جانب رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط ورئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع، لتشكيل كتلة سياسي مطلوب منه مواجهة رئاسة الجمهورية، أي العماد ميشال عون، بالوكالة عن مواجهة ليس هذا التكتل بالقادر على خوضها في وجه حزب الله.

ولا يبدو أن الحريري سيعتذر عن عملية التشكيل، وبالتالي فهو سيبقى رئيساً مكلفاً حتى إشعار آخر، بينما يبدو رئيس الجمهورية ميشال عون في مأزق، فهو غير قادر على رعاية تشكيل الحكومة ويرمي الكرة في ملعب الحريري، كما أنه لا يستطيع تجاهل حيثيّة الحريري والمضي في خيار يريده البعض لتتحمية الحريري والمضي في مواجهة معه عبر تكليف شخصية أخرى للتشكيل. لكن ثمة تملل كبير لدى أوساط عون والتيار الوطني الحر الذي يرى أناسخفاف الحريري بعملية التشكيل، يبدو أنه مرتبط بالخارج السعودي، ما يستتفز من رصيد العهد.

وبعد نحو سنتين على بداية العهد، ثمة بوادر لحصار عون والتيار الوطني الحر، في الوقت الذي يرى فيه رئيس الجمهورية أن عهده سيبدأ فعلياً مع تشكيل الحكومة، لكن هذا لا يعني أنه ليس في جعبة العهد بعض الإنجازات التي تحققت والتي يمكن سردها.

وأول الإنجازات تمثلت في الموقف الواضح للعهد من المعركة في وجه التكفيريين، وهو موقف افتقده حزب الله في السابق، خاصة في ظل عهد الرئيس ميشال سليمان، حين تمكّن المسلحون التكفيرون من ضرب الجيش اللبناني والقوى الأمنية وخطف جنودها.

وقد حصل تلاحم بطولي بين الجيش اللبناني والمقاومة والجيش السوري، برغم كل ما قيل عن عدم التنسيق بين الجيشين اللبناني والسوري، بينما مثلت المعركة حرباً موحّدة في وجه المسلحين التكفيرون وغيرهم.

ويسجل لعون موقفه الوطني في دعم المقاومة، سواء في حربها مع التكفيرون أو في مؤازرة قضيتها الأساس في وجه العدو الإسرائيلي. وهو الأمر الذي ساهم بشكلاً أكيد في حفظ الاستقرار الداخلي وتأمين مناخ اقتصادي واجتماعي مستقر، برغم التخبط القائم على هذين الصعيدين لأسباب عديدة.

ويجب عدم إغفال ما تحقق في السنتين الأوليين أيضاً على الصعيد الداخلي، لا بل إن ما تحقق حدث في سنة ونصف السنة على صعيد القوانين والمراسيم وقرارات مجلس الوزراء، وتلزييم النفط والغاز، وكذلك التشكيلات الدبلوماسية. على أن الأهم تمثل في القانون الانتخابي الجديد الذي حقق، برغم بعض الشوائب وضرورة إجراء بعض التعديلات، إنجازاً غير مسبوق، وهو كان أفضل في كل الأحوال من القانون الأكثر شي السابقي.

ويتخذ الحصار، المطلوب خارجياً، لرئاسة الجمهورية طابع فرض الشروط المطلوبة، وثمة عمل كبير كي لا يحظى عون وتياره بالثلث المعطّل في مجلس الوزراء. وتطالب القوات اللبنانية بخمسة وزراء لعلها تحصل على أربعة مع وزارة سيادية، ويريد جنبلاط الوزراء الدروز الثلاثة لكي يمك بالميثاقية داخل المجلس، ورفض أي قانون لا يعجبه عبر استخدام الفيتو الميثاقي.

في هذه الأثناء، كان لافتاً للنظر اللقاء المفاجأة الذي حصل بين رئيس مجلس النواب نبيه بري ورئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل.

وقد حصل اللقاء بعد فترة التهدئة التي طغت على العلاقة بين الجانبين بعد إنتهاء الإنتخابات النيابية، التي شهدت توترا غير مسبوق بين الجانبين خلال مرحلة الحملات التي سبقتها. وأراد بري توجيه رسالة إلى عون بأنه لا يمكن أن يقبل بإفشال عهد الأخير، وبأنه ليس مصطفاً إلى جانب من يريد إفشال العهد، بعد أن كانت تُوجّه الإتهامات إلى رئيس المجلس النيابي بأنه يقود القوى المعارضة له، علماً أن هذا الأمر لا يعني عدم قتال بري من أجل حقوق الطائفة الشيعية، ومصالح حركة أمل خاصة في السلطة.

ويشير متابعون للقاء بأنه كان ممتازاً وناجحاً ويؤسس لمرحلة جديدة من التعاون على المستويات كافة، ويجب أن يعتبر تشكيل الحكومة انطلاقة مثمرة للعهد، تحت عنوان التفاهم على ضرورة إعتداع معايير واضحة لتشكيل حكومة وحدة وطنية، لا حكومة أكثرية، وهو اقتراح لمّح إليه قياديون في التيار، قد يكون على سبيل التلويح بورقة في وجه الحريري.

ويقول هؤلاء أن اللقاء تم بعد مساعٍ حثيثة تولاها نائب رئيس مجلس النواب إيلي الفرزلي، أثمرت بعد أن بلغ الأمر حدود التهجم الشخصي بين الرجلين وكادت الأمور أن تخرج من عقالها في الشارع. لكن الظروف الاقليمية قد فرضت مثل هذا الكسر للجديد، وخاصة طبيعة المرحلة المقبلة على المنطقة في ظلّ تقدّم محور الممانعة في سوريا التي بات على اللبنانيين جميعاً مقارنة العلاقة مع نظامها.

وقد جاءت الزيارة بعد موقفين لكل من بري وباسيل، على الموجة نفسها، إزاء العلاقات مع دمشق. إذ اعتبر بري أنه من الخطيئة التأخير في التنسيق وتطبيع العلاقات مع سوريا. والتقى موقف بري مع موقف باسيل الداعي إلى إعادة العلاقات مع دمشق إلى طبيعتها.

ويبدو أن اللقاء يؤسس لفترة جديدة من التعاون بين الطرفين، على مختلف الأصعدة، وعلى رأسها ملف اللاجئين والحكومة والعمل التشريعي عبر تشجيع باسيل مبادرة التشريع خلال مرحلة تصريف الأعمال، لا سيما أن البلاد مُقبلة على تحديات هامة على هذا المستوى، لا سيما أن تكتل لبنان القوي سيكون له دوراً كبيراً في إقتراحات القوانين وإقرارها في المرحلة المقبلة.

وهي خطوة ذكية من جانب عون وباسيل، فالمعركة هي معركة رئاسة وقد قدّم الجانبان رسالة حسن نية في جلسة انتخاب بري رئيساً للمجلس وفي وقف الحملات الإعلامية ضده.

وقد طلب باسيل، بناءً على تكليف من عون، تدخّل بري لتسريع عملية التأليف الذي بات مؤذياً عدم الإسراع فيه لأنه يأكل من رصيد العهد، حسب التيار، ويُدفع البلد الثمن على المستويات كافة. من جهته، كان بري واضحاً بعدم رغبته بحكومة أكثرية، وهو سيبقى قريباً من الثلاثي الحريري وجنبلاط وججع، وهو آزر مطلب جنبلاط بالاستئثار بمقاعد الدروز في الحكومة، وأيد اعطاء القوات أربعة وزراء.

وإذا كان اللقاء قد كسر الجليد بين التيار الوطني الحر وأمل، فهو عزّز موقف باسيل الحكومي والسياسي، لكن هذا الأمر لا يعني ان يؤدي اللقاء وحده إلى عملية تسريع ولادة الحكومة، لا سيما أن العقد الأساسية التي تعيق ولادتها ليست عند رئيس المجلس النيابي ووزير الخارجية والمغتربين، لكن الأمر لا يبدو سيعجب الرئيس المكلف الذي سيرى فيه التفافاً عليه وضغطاً في عملية التشكيل، خاصة وان بري قد غمز أكثر من مرة من قناة الرئيس المكلف المعني بالتأليف والذي تجاهل بري أكثر من مرة في الفترة الاخيرة.

من جهة بري، يقول مقربون منه أنه أثبت كونه رجل دولة يتجاوز الإساءات عبر عقله السياسي البراغماتي وفهمه لجوهر السياسة اللبنانية بأن لا عداوات دائمة في لبنان. وهو أثبت أيضاً أنه رقم هام في المعادلة الداخلية، ومن الصعب تجاوزه، ومن الضروري التعاون معه لا

بل طلب تدخله. وقد بات التيار يعلم بأن التعاون مع بري مفيد وبأن ثمة قواسم مشتركة كثيرة مع عون، وعلى الجانبين التعاون لمقاربة مشهد المنطقة المتوتر.

وحول أي دور جدّي للوساطة يقوم به بري، يقول هؤلاء أن رئيس المجلس لا يمانع من حيث المبدأ بأداء أي دور من شأنه أن يضع الحكومة المعطلة على سكة الولادة الطبيعية والمتوازنة، إلاّ أنّه يريد التعاون معه، وأن يطلب ذلك منه مباشرة. وهو لقي ترحيباً بأي جهد على هذا الصعيد من قبل التيار، ولكن يبدو أن أية وساطة جدّية لبري ستصطدم بالحاجز الإقليمي الذي تفرضه الرياض، على الأقل في المرحلة الحالية في انتظار ما ستسفر عنه التطورات الإقليمية التي تأتي جميعها، في غير مجرى سياستها، وربما هي التقطت بعض الانفاس وأحيت رهاناتها مع العقوبات الأميركية الجديدة على إيران.

في كل الأحوال، استبق الحريري اللقاء بالقول إنه يرفض منح ثلث معطل لأي طرف، وهذه معادلة موجّهة ضد من يريد تطويقه، حسب المستقبلين، واستكملها في اليوم التالي بتغريدته عن المسرعين بالذهاب إلى سوريا قبل عودة اللاجئين، في محاولة منه لتأكيد رفض الذهاب في تطبيع العلاقات. وكان لافتاً أن بري سارع إلى إيفاد معاونه السياسي الوزير علي حسن خليل لوضع الحريري في صورة اللقاء، لمنع إحساس الأخير أن ثمة التفاف عليه.

على أن موقف الحريري تلاقى مع موقف لجنبلات معادٍ للنظام في سوريا قبل وبعد تفجيرات السويداء، رفضاً لتطبيع العلاقة مع دمشق، إضافةً إلى فتحه معركة على التيار من بوابة وزارة الطاقة وإطلاق حملة إعلامية على عون وتياره. وتزامن كل ذلك مع مواقف مشابهة للقوات اللبنانية، خاصة على صعيد العلاقة مع دمشق.

وفي مقابل هؤلاء، لعل أهم ما في الزيارة أنها كانت مصدر ارتياح لحليف الطرفين، حزب الله، الذي يولي أهمية قصوى للاستقرار الداخلي الذي يعد المدماك الأساس لمواجهة التحديات الكبرى التي قد تقبل على المنطقة في ظل التهديدات الاسرائيلية والسياسة الأميركية.

في موازاة ذلك، يجب محاولة مقارنة ما يحاول عون وتياره خطه للمرحلة المقبلة، فقد حاول باسيل جسّ نبض بري لقلب أوراق الاصطفافات في ظل تشدد الحريري في انحيازه إلى مطالب جنبلاط وجعجع، وهو أمر لم يلقَ، بغضّ النظر عن جدّيته، استجابة من قبل بري المعروف باصطفافه، في السليقة السياسية، إلى جانب أركان الطبقة السياسية التي حكمت البلاد في مرحلة الوجود السوري.

لكن من الواضح أن عون يريد الحصول على الثلث المعطل داخل الحكومة، على قاعدة الجمع بين حصة رئيس الجمهورية وحصة كتل لبنان القوي، وهو ما يفسّر التشدد في رفض إعطاء القوات اللبنانية أكثر من ثلاثة وزراء وواحد للمردة، وهي تشكل مجتمعة الحصة المسيحية من حكومة ثلاثينية، لكن ثمة تساؤلات إذا كان في إمكان عون المضي في هذا المطلب إلى النهاية.

والواقع أن باسيل ينظر إلى الحكومة الثانية للعهد على أنها الحكومة الأخيرة مبدئياً، والتي ستشرف على الانتخابات النيابية في العام ٢٠٢٢ أو ربما الرئاسية، وبالتالي يريد التيار أن يكون في موقع بيضة القبان على هذا الصعيد.

وبغضّ النظر عن معركة الرئاسة، فإن تمكّن التيار من الثلث المعطل سيضمن تمرير أو إسقاط أي مشروع لا يريده من دون الحاجة إلى أية كتلة وزارية أخرى. كما أنه سيكون بمقدوره وقف عمل مجلس الوزراء في حال عدم موافقته على ملفات محددة، وفي وجه القوى الأخرى مجتمعة في حال تقاطعت على ملفات محددة، أي بمعنى آخر استعمال حق الفيتو.

لكن الأمر يبدو مغايراً، فتوزيع الحصص الوزارية ليس كفيلاً بتعطيل الحكومة على أساس الثلث، وليست تجربة الوزراء الشيعة في السابق سوى دليل على ذلك عندما فقدت الحكومة ميثاقيتها. وفي كل الأحوال يبدو أن ثمة معارضة لهذا المسعى، لا بل إن الخلاف حول حصة

الرئيس قد خرج إلى العلن، ولم يعد هذا الأمر مضموناً في الشكل الذي يطالب به عون وهو الذي عارضه في المرحلة السابقة، وخاصة في عهد الرئيس ميشال سليمان.

في ختام الموضوع الحكومي، يعتبر البلد الخاسر الكبير من غياب الحكومة، ويبدو أن رئيس الجمهورية ميشال عون لن يتراجع، قريبا على الأقل، عن مواقف ثابتة بالنسبة إليه يعتبر أنها تستهدف عهده ورغبته في تحقيق إنجازات. أما رئيس الحكومة المكلف سعد الحريري، فيتصرف على أن البلاد في حاجة إليه في الوقت الذي يحاول فيه إمساك العصا من المنتصف بين العهد وأخصامه، ولا يبدو مستعجلاً على حكومة ستكون القضية الهامة فيها تتعلق بالعلاقة مع سوريا ما سيشكل إخراجاً له، علماً أن مقرّبين منه يلمحون إلى أنه قد يعتكف في حال الإصرار على التظبيع مع دمشق، وستكون الحكومة، والحال هذا، معطلة، علماً أن ثمة رغبة لا رجعة فيها، لا بل مصلحة، في الانفتاح على دمشق.

وإذا استمرت الأمور على هذا المنوال، يشير البعض إلى أن حكومة تصريف الأعمال ستمضي في التصريف.. الصيف كاملاً، على أقل تقدير!

حزب الله وأمل..

كان لافتاً ما حدث في الايام القليلة الماضية في مسألة باخرة الكهرباء التي كان من المفترض أن ترسو في منطقة الزهراني لتزوّد الجنوبيين بالكهرباء. وقد حصل لغط كبير حول سبب مغادرة تلك الباخرة واعتبر كثيرون أن حركة أمل كانت وراء مغادرتها لحماية مصالح أصحاب المولدات، بينما دافعت الأخيرة عن نفسها قائلة بسعيها إلى حلّ دائم لمعضلة الكهرباء عن طريق المعامل، معلنةً أن ثمة مبالغيات بجذوى تلك الباخرة أصلاً.

لكن لوحظ خلال بروز أزمة الباخرة غضب كبير على وسائل التواصل الاجتماعي التي باتت تعبر عن جانب كبير من مزاج الناس، من مغادرة الباخرة، وكيّلت الاتهامات لأمل على هذا الصعيد، وكان جزء كبير من تلك الاتهامات صادراً عن مناصرين لحزب الله، وطرحت تساؤلات عن متى سيبدأ الحزب فعلياً في مكافحة الفساد والهدر، وصولاً إلى ذهاب البعض إلى القول أن العلاقة بين الحزب والحركة قد اهتزت بسبب هذا الأمر.

من المفيد التشديد على أن العلاقة بين أمل وحزب الله استطاعت أن تتجاوز بنجاح خلال السنوات الماضية محطات أدق وأخطر بكثير من هذا الاختبار، ومن المرجح أن تجتاز العلاقة اليوم هذا الاختبار أيضاً لأن الاعتبارات الاستراتيجية والظروف الإقليمية تتفوق على خلاف من هذا النوع.

وقد تمكّنت قيادتا الجانبين من لملمة الأمور التي راهن كثيرون عليها لهزّ العلاقة بين الجانبين وشقّ الصف الشيعي.

لكن أسئلة كثيرة طرحت في الآونة الأخيرة أعادت ما كان يُطرح في الماضي وفي مراحل لبنانية مختلفة، وتناولت سياسة الحزب المنتصر دوماً في معاركه الخارجية والذي يخفق في مواجهة فساد الداخل الذي قد يعتبر معركة أشق. ففي معاركه العسكرية، يبدو العدو واضحاً بالنسبة إلى الحزب، سواء الإسرائيلي أو التكفيري، لكن في الداخل، لا يبدو الخصم أو العدو واضحاً، كما أنه ينتشر كالمرض الخبيث ولا يعرف من أين يجب أن تبدأ مداواته.

هذا الأمر يرتبط مع قدرة الحزب داخلياً، فهو حقّق على الدوام التقدم الشعبي داخل الطائفة، من دون أن يأخذ حقه من الحصة الداخلية في الحكومة وفي إدارات الدولة التي تمكّنه من المواجهة.

في مرحلة الحقبة السورية، لم يكن مسموحاً للحزب نيل حصته الكاملة حتى على الصعيد النيابي في الوقت الذي كان مستكفماً عن الدخول في الحكومة. في العام ٢٠٠٥، وبعد استحقاق الانتخابات البلدية بعام والتي شهدت معارك انتخابية مع أمل، رأى الحزب أن من الواجب تناسي

الحصص الداخلية والتوجّه إلى حماية البلاد في فترة الانسحاب العسكري السوري، في الوقت الذي اتّخذ في قرار المشاركة في الحكومة، مباشرة وغير مباشرة.

لم يطالب الحزب بوزارات دسمة، وهو دأبه اليوم، ومع كل انتخابات كان يثبت أنه الرقم واحد من دون منازع على الساحة الشيعية، وخاصة في الانتخابات النيابية الاخيرة، وبدأت الاسئلة تكبر لدى القواعد حول متى سيأخذ الحزب حصته العادلة في المعادلة الداخلية.

لا تبدو الأمور سهلة على الحزب، الاستحقاقات الخارجية ذات أولوية، ما يُحصّر للمنطقة خطير خاصة على الصعيد الفلسطيني، والوضع في سوريا يمر في مرحلة دقيقة، في الوقت الذي تتربّص فيه إسرائيل بالحزب، لكن من دون القدرة على مواجهته في لبنان. كل ذلك يضع تحديات أمام الأمين العام للحزب السيد حسن نصر الله على صعيد مكافحة الفساد.

السؤال اليوم هو كيف سيواجه الحزب هذا الموضوع؟ وقد جاء موضوع الباخرة ليفرض التحدي على الحزب الذي بات مُطالباً بالاستجابة لتساؤلات الشرائح الشعبية من دون هزّ علاقته مع أمل ما يحتلّ الأولوية اليوم، علماً أن موضوع الباخرة جاء بعد فترة قصيرة من كلام النائب جميل السيد وتلميحه إلى عدم وجود عدالة اجتماعية بين منطقتي البقاع والجنوب، علماً أن ثمة حديث كثير عن ذلك في أوساط بقاعية.

والواقع أن الحزب تصرف بمسؤولية عبر تطويق ما حدث على صعيد الباخرة، ولكن كان من المفيد أن يوضح موقفه ممّا حصل لكي لا يوضع في موقع المساءلة، كما أن هذا الأمر سيفيد في التحذير من تكرار ما حدث، ذلك أن هموم الناس وقضاياهم الملحة لم تعد تتحمّل المقاربات الكلاسيكية، وتتبع من وجعٍ مزمن، نتيجة تراكم الأزمات الاجتماعية والاقتصادية. وكان القرار واضحاً من قبل التنظيمين الكبيرين بأنه ليس وارداً لديهما للحظة العودة مرة أخرى إلى الصراع.

وبات الحزب امام استحقاق المواجهة من داخل مؤسسات الدولة أو من خارجها، لتحصيل الحقوق ومعالجة القضايا الملحة، الإنمائية والمعيشية والاقتصادية، بالتشارك مع أمل، وشيئاً

فشيئاً، التصدي لهذا الأمر وقيادته كونه القوة الأولى على الصعيد الشيعي، والتي من المنتظر أن تزداد شعبيّتها في المراحل المقبلة.

من هنا، يبدو تشكيل الحكومة أولوية اليوم، مثلما هو دخول الوزراء الشيعة بقوة على خط محاولة معالجة المشكلة الاقتصادية في البلاد والتي باتت تمسّ الجميع، علماً أن هذا الأمر يحتاج إلى منظومة متكاملة تشترك فيها مؤسسات وإدارات رسمية عدة.

في الختام، كان من الواضح أن تبايناً في وجهات النظر حصل بين أمل وحزب الله حيال هذه المسألة، لكن الأمور تمّ تخطّيها، وما الاجتماع الذي حصل بين الجانبين على مستوى عال، سوى دليل على جدية القضية، ويترقّب الجميع كلمة السيد نصر الله الثلاثاء المقبل لمقاربة ماهية المرحلة المقبلة على لبنان والمنطقة وماذا سيحدث في مسألة تشكيل الحكومة، إضافة إلى ماهية الوضع الداخلي.

بري يشرف على التقارب الفلسطيني

في شأنٍ منفصل، وإن كان لا يبتعد عن مساعي حفظ استقرار البلاد ربطاً بما يُحضّر للقضية الفلسطينية من مؤامرة وخاصة قضية اللاجئين الفلسطينيين، حصل لقاء بين حركتي فتح وحماس برعاية رئيس مجلس النواب نبيه بري.

وعُلمَ أن اللقاء حصل بطلبٍ من حماس، وجاء على لسان قيادي حماسوي كبير، عزت الرشق، الذي طلب وساطة بري في الموضوع الفلسطيني، علماً أنها ليست المرة الأولى التي يتصدّى بري فيها إلى دورٍ كهذا وهو قام بأدوار مشابهة في الفترة الماضية.

جمع اللقاء بين المسؤول الأول لفتح في لبنان فتحي أبو العردات على رأس وفد من الحركة والمسؤول الأول لحماس علي بركة على رأس وفد، وكان من الضروري أن ينفّس اللقاء بعض الاحتقان الذي قام بين الحركتين ربطاً بما يحصل داخل الأراضي المحتلة، أو على الأقل إستيعاب تداعيات المرحلة بأقل الخسائر الممكنة.

ويشير البعض إلى أن ثمة خوف من قبل بري من استفحال الخلافات في الداخل على خلفية عدم إنجاز المصالحة الوطنية التي تجري بوساطة مصرية، وانعكاساتها على لبنان والتي من شأنها تصعيد التوتر وصولاً إلى أي تفجير محتمل، وهو أمر لا يستطيع لبنان تحمله، وهو الذي يعاني من أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية.

وتّم الاتفاق على تحييد الساحة اللبنانية عن الخلافات في الداخل الفلسطيني، الأمر بالغ الأهمية في المرحلة الحالية وهو ما على لبنان أداء دور فيه لمحاولة مساعدة الفلسطينيين على تجاوز بعض مشاكلهم الاجتماعية والاقتصادية في لبنان.

ومن المفيد أن توصل الفريقان إلى استئناف العمل المشترك وعمل اللجان الأمنية واللجنة الأمنية المشتركة في الوقت الذي قد يعثب البعض بالساحة الفلسطينية استغلالاً لمعاناة الشعب الفلسطيني، خاصة مع تخفيض وكالة الاونروا لمساعداتها على طريق وقفها نهائياً كما تخطط الادارة الاميركية، علماً أن توقف العمل بالأطر المشتركة الفلسطينية منذ أشهر على خلفية الخلافات السياسية بين الطرفين انعكس سلباً على التواصل والتنسيق بين مختلف القوى.

هو لقاء على طريق لقاءات أخرى حصلت بين حركة أمل والتحالف الفلسطيني واخرى من المنتظر أن تحصل بين أمل وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية قبل أن يتم جمع تلك الفصائل بين بعضها البعض من جديد. وعُلم أن مساعي بري مستمرة بغضّ النظر عن أي موقف معرقل من قبل أحد في الأراضي المحتلة، ويشير البعض إلى عدم وجود حماسة كبيرة من قبل رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس للتقارب مع حماس حتى لو حصل الأمر هامشياً خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة.

لكنه لقاء هام حصل لتحديد مخيم عين الحلوة عن أيّة تداعيات سلبية وهو بوابة الجنوب الذي يوليه بري أهمية قصوى، خاصة في ظل المساعي لتعزيز الاستقرار في الجنوب الذي يحتاج إلى هذا الأمر مع الحديث الكبير عن استخراج النفط من مياحه.

ويسعى بري إلى تحقيق ميثاق شرف أو التوصل إلى وثيقة بين الجانبين، وهما الحركتين الكبيرتين على الصعيد الفلسطيني، استعداداً لأي طارئ قد تفرضه الأحداث مع مساعي إسرائيل وأميركا لفرض ما يسمّى بصفقة القرن.

ومن جانب الفلسطينيين، فقد تم استيعاب درس الماضي وهم يعون أهمية الحرص على السلم الأهلي ودعم وحدة لبنان وأمنه واستقراره وتحديد الوجود الفلسطيني على الانجرار إلى أي صراعات إقليمية أو محلية، وقد أثبتت الفصائل مسؤوليتها على هذا الصعيد خلال التعاون الأمني مع لبنان في أكثر من محطة.

في الخلاصة، أرسى اللقاء قاعدة أساسية للتمسك بالحوار ومحاولة مواجهة أيّة خلافات كبرى من الداخل الفلسطيني، وقد أثبتت حماس مسؤولية كبيرة مع طلبها رعاية بري للقاء، وكنا نعلم ما حصل في الماضي بين أمل والفلسطينيين من أحداث دموية، وبات الفلسطينيون على دراية تامة أن التوتر لا يفعل سوى الإضرار بالقضية الفلسطينية، علماً أن ثمة اتفاق على الشرعية الفلسطينية المتمثلة بالسلطة الفلسطينية ومؤسساتها في لبنان.

وسيعمل في أحيان كثيرة بعيداً عن الأضواء لتفعيل ما تمّ الاتفاق عليه في اللقاء وحلّ ما قد يطرأ من خلافات أو عراقيل، خاصة وأن الوضع ضاغط مع العمل على شطب حق العودة، مع تسرّب معلومات عن خطوات أميركية جديدة على الأرض لاستكمال ما يُقال عن صفقة القرن، ومنها ما تردّد عن ان أعضاء في الكونغرس الأميركي يخططون لتقديم مشروع قانون جديد لتخفيض تمويل الأونروا، يقضي بالاعتراف فقط بنحو ٤٠ ألف لاجئ فلسطيني، وهم الذين ما زالوا على قيد الحياة منذ النكبة العام ١٩٤٨ وذلك خلافاً لما هو مسجل في الأونروا وهو ما يقترب من نحو ٥,٢ ملايين لاجئ فلسطيني في دول العالم، والذي يضم أبناء وأحفاد اللاجئين، الأمر الذي يعمل القانون الجديد على رفضه!

من هنا، فمن الأهمية بمكان العمل على الساحتين الفلسطينية واللبنانية لتحسين قضية اللاجئين على الأراضي اللبنانية، إذ إن العبث بها سيأتي بالوبال على لبنان، مثلما أنه سيساهم بقوة في تصفية القضية الفلسطينية من باب قضية اللاجئين التي تشكّل لب القضية الفلسطينية وروحها.